مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . السبت 10 فبراير 2024

بأرقام القضايا.. دائرة الإرهاب بجنايات القاهرة تنظر الأحد تجديد حبس عشرات المتهمين في 26 قضية سياسية

(تشريعي . درب)

أفاد المحامي الحقوقي محمد أحمد، بأن محكمة جنايات القاهرة دائرة الإرهاب تنظر يوم غد الأحد مد حبس عشرات المتهمين في 26 قضية تعود إحداها للعام 2017.

وعلى الرغم من اختلاف أرقام القضايا، إلا أن جميع المتهمين يواجهون اتهامات متفاوتة بالانضمام أو مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، ونشر أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

وفيما يلي قائمة بأرقام القضايا المقرر نظرها:

1 – 977 لسنة 2017

2 – 1823 لسنة 2019

3 – 517 لسنة 2020

4 – 571 لسنة 2020

5 – 33 لسنة 2021

6 – 657 لسنة 2021

7 – 936 لسنة 2021

8 – 1624 لسنة 2021

9 – 2207 لسنة 2021

10 – 2313 لسنة 2021

11 – 1020 لسنة 2022

12 – 1473 لسنة 2022

13 – 1540 لسنة 2022

14 – 1650 لسنة 2022

15 – 2183 لسنة 2022

15 – 85 لسنة 2023

16 – 95 لسنة 2023

17 – 184 لسنة 2023

18 – 191 لسنة 2023

19 – 333 لسنة 2023

20 – 422 لسنة 2023

21 – 424 لسنة 2023

22 – 508 لسنة 2023

23 – 716 لسنة 2023

24 – 718 لسنة 2023

25 – 1978 لسنة 2023

26 – 2152 لسنة 2023

شكري: أي زيادة لرقعة العمليات العسكرية بغزة سوف يكون لها آثار وخيمة

(سياسي . الأهرام)

أكد وزير الخارجية سامح شكري أن الأوضاع الإنسانية متفاقمة في قطاع غزة، مشددا على أن أي زيادة لرقعة العمليات العسكرية سوف يكون لها آثار وخيمة.
وقال شكري ان الإجراءات التي تؤدي إلى التهجير والنزوح لابد أن ينظر إليها على أنها سياسة ممنهجة، يمكن أن يستمر اتخاذ إجراءات كلها تقود إلى نتيجة محتومة يحذر منها ويرفضها الجميع، ولكن المهم ألا تستمر الإجراءات للوصول إلى النتيجة المرفوضة.

جاء ذلك ردا على سؤال لوكالة أنباء الشرق الأوسط حول التقارير الإعلامية التي ظهرت على مدار الأيام الماضية التي تشير إلى رفض إسرائيل لعناصر الصفقة المطروحة من حماس، والتصريحات الإسرائيلية التي تؤكد أننا بتنا قريبين من هجوم إسرائيلي على مدينة رفح الفلسطينية وما إذا كان ذلك مؤشرا على أننا مقبلون على مزيد من التأزم في الموقف وما إذا كان يعتقد أن فرص التوصل إلى صفقة باتت بعيدة، وذلك خلال المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده اليوم /السبت/ مع نائبة رئيس الوزراء وزيرة خارجية بلغاريا ماريا جابرييل

وأضاف وزير الخارجية أن الصفقة التي تم بلورتها خلال المشاورات التي تمت في باريس بين الأجهزة الاستخباراتية - وتم طرحها وكان هناك وجهة نظر حيالها من قبل حماس - كان هناك تصريحات صدرت من مسئولين إسرائيليين

/ moasher

تعتبرها أنها مرفوضة أو غير صالحة لأن تكون أساسا لهدنة، وهذا لا يمنع وجود اتصالات مستمرة وجهود تبذل في القاهرة لتقريب وجهات النظر لوضع إطار يسمح بالتوصل إلى هدنة وهذا ما نعمل من أجله ولكن بهدف أن نصل إلى وقف كامل لإطلاق النار.

وتابع أننا نؤكد دائما أن الهدف هو الوقف الكامل لإطلاق النار ونفاذ المساعدات الإنسانية والعمل على منع أي تصفية للقضية الفلسطينية من خلال النزوح سواء من قطاع غزة أو الضفة الغربية إلى خارج الأراضي.

ووصف شكري المفاوضات بأنها "معقدة".. مشيرا إلى أن كل طرف يسعى إلى تحقيق أكبر قدر من المصلحة.

وأكد وزير الخارجية أن الجهود المصرية لم تتوقف لإيجاد حل ووقف إطلاق النار وإعفاء الأشقاء الفلسطينيين من ويلات هذه الحرب والأضرار البالغة التي وقعت على المدنيين الأبرياء ولكن الأمر يتطور بشكل سلبي، حيث أن التصريحات والأعمال العسكرية في جنوب غزة بمنطقة رفح تنبئ بمزيد من الضحايا المدنيين ووضع إنساني كارثي في ضوء وجود حوالي مليون و400 ألف فلسطيني متكدسين الآن فى رقعة ضيقة جدا ولا يستطيعون حماية أنفسهم أمام هذه الأعمال العسكرية.

وأشار إلى ما أكدت عليه الأمم المتحدة بشأن خطورة هذا الوضع وضرورة مراعاة القانون الدولي الإنساني وأيضا الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي الذي أعرب عن قلقه، وهناك توافق دولي بأن المنطقة لا تتحمل نفس كثافة الأعمال العسكرية التي شهدناها في الأوقات الماضية وأن الوضع الإنساني لابد من احترامه، وهذه دعوة ضرورية نؤكد عليها لأن الأمر لا يتحمل المزيد من الضحايا من المدنيين والمزيد من التدمير.

ضبط متهمين بالاستيلاء على أموال المواطنين بزعم استثمارها في تجارة الملابس

(أمني وعسكري . البوابة نيوز)

تمكنت الأجهزة الأمنية اليوم من ضبط عناصر تشكيل عصابى بالمنوفية تخصص نشاطهم الإجرامى فى النصب والإحتيال على المواطنين والإستيلاء على أموالهم بزعم إستثمارها فى تجارة الملابس على مواقع التواصل الإجتماعى.

فى إطار جهود أجهزة وزارة الداخلية لكشف ملابسات ما تبلغ لقسم شرطة أشمون بمديرية أمن المنوفية من (عدد من المواطنين يعملون بالتسويق عبر مواقع التواصل الإجتماعى) بتضررهم من(5 أشخاص - مقيمين بدائرة المركز) لقيامهم بالنصب عليهم والتحصل منهم على مبالغ مالية بلغت أكثر من
(99 مليون جنيه) مقابل شراء ملابس لتسويقها من خلال موقع التواصل الإجتماعى"فيس بوك" دون الوفاء بذلك.
أسفرت تحريات قطاع الأمن العام بمشاركة مديريتى أمن "الجيزة، والمنوفية" عن تحديد أماكن تواجد المتهمين وتم ضبطهم.. وبمواجهتهم إعترفوا بإرتكابهم الواقعة وقيامهم بتحصيل المبالغ المالية المشار إليها مقابل إستيراد ملابس من الخارج لصالح القائمين بعمليات التسويق الإلكترونى وترويج المتهمين لنشاطهم من خلال موقع "الفيس بوك".. وعدم وفائهم بإلتزاماتهم وغلق حسابتهم المستخدمة فى ذلك على مواقع التوصل الإجتماعى.

مدبولي: استمرار الحرب في غزة سيكون له تداعيات اقتصادية على العالم أجمع ما لم يتم التوصل إلى حل سريع

(سياسي . الأهرام)

استعرض الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء التداعيات السلبية التي خلفتها الحرب في قطاع غزة، بما في ذلك اتساع دائرة التوتر في البحر الأحمر وعدد من دول المنطقة، فضلًا عن الوضع الإنساني الكارثي ومعاناة الأشقاء الفلسطينيين في القطاع.

وفي هذا السياق، أكد رئيس الوزراء أن استمرار الحرب في غزة سيكون له تداعيات اقتصادية على العالم أجمع، ما لم يتم التوصل إلى حل سريع بشأن إنهاء الحرب، ثم التعامل بشكل جذري مع القضية الفلسطينية، مؤكداً دعم مصر للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في تقرير المصير واستقلال دولته على خطوط الرابع من يونيو عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً للمرجعيات الدولية المتفق عليها.

وأشار الدكتور مصطفى مدبولي إلى استمرار مصر في جهودها الدبلوماسية بالتعاون مع الأطراف المعنية من أجل التوصل لحل بشأن وقف الحرب على قطاع غزة، ومعالجة تداعيات الأزمة الإنسانية في القطاع، وتحقيق النفاذ الإنساني الآمن والسريع لمتطلبات الأشقاء الفلسطينيين هناك.

وفيما يتعلق بالحرب الروسية الأوكرانية، أعرب رئيس الوزراء عن أن الحرب في أوكرانيا لها تداعيات اقتصادية شديدة السلبية على الاقتصاد العالمي والدول النامية بشكل خاص، ومصر إحدى الدول التي تأثرت سلبًا بإندلاع هذه الحرب، لاسيما في مجالات الأمن الغذائي والطاقة والسياحة والطيران المدني، معرباً عن تطلعه لوقف الحرب وإحلال السلام في أقرب فرصة ممكنة.

جاء ذلك خلال لقاء الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اليوم بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، ماريا جابرييل، نائبة رئيس الوزراء وزيرة خارجية بلغاريا، والوفد المرافق لها، وذلك بحضور سامح شكري، وزير الخارجية، وديان كاتراتشيف، سفير بلغاريا لدى مصر، والسفير خالد عمارة، مساعد وزير الخارجية للشئون الأوروبية.

السيسي يصدق على قانون حماية المنشآت ومنظمات تنتقد "عسكرة الدولة"

(تشريعي . العربي الجديد)

نشرت جريدة الوقائع الرسمية المصرية في عددها الصادر، اليوم الخميس، قرار الرئيس عبد الفتاح السيسي بالتصديق على مشروع قانون تعديل بعض أحكام قانون القضاء العسكري المصري.

يأتي هذا التعديل في إطار يُعتبر مناهضاً للضمانات الدستورية التي منحت للمصريين في حقوقهم أثناء محاكمتهم أمام قاضيهم الطبيعي، حيث يُعطى الأفراد حق المحاكمة أمام القضاء العسكري الاستثنائي. ويهدف هذا التعديل الجديد إلى زيادة دور الجيش وتعزيز "عسكرة الدولة" وسيطرته على كافة مفاصل ومرافق الدولة، بما في ذلك المرافق العامة.

القانون الجديد الذي يحمل الرقم 3 لسنة 2024، قدم من قبل الحكومة لتأمين وحماية المنشآت والمرافق العامة والحيوية في الدولة بعد موافقة مجلس النواب.

وأعربت مؤسسة دعم العدالة التابعة للمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، برئاسة المحامي الحقوقي المصري ناصر أمين، عن رفضها لهذه التعديلات، معتبرة أنها تتعارض مع الضمانات الدستورية المخولة للمواطنين في حقوقهم أمام القضاء الطبيعي وتتنافى مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر.

وأصدر البرلمان يوم الأحد الموافق 28 يناير/كانون الثاني 2024، تعديلات على قانون القضاء العسكري، حيث شملت هذه التعديلات دمج قانون حماية المنشآت العامة رقم 136 لسنة 2014، الذي صدر لتطبيقه لمدة عامين فقط، وذلك في ظل الظروف الاستثنائية.

وأضيف تعديل جديد (مادة 5 فقرة أولى – بند هـ)، ليشمل اختصاص القضاء العسكري (الجرائم التي ترتكب على المنشآت والمرافق العامة والحيوية والممتلكات العامة وما يدخل في نطاقها، والتي يتولى القوات المسلحة حمايتها).

ويفتح هذا التعديل الباب أمام محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وكانت هذه المادة قد أثارت جدلاً واسعاً عند صدور قانون 136 لسنة 2014، خاصة أن صياغتها غير دقيقة، مما يمكن أن يؤدي إلى توسع في محاكمة المدنيين عسكرياً وفقاً للظروف المتغيرة.

وأكدت المؤسسة أن حماية المنشآت العامة تندرج ضمن اختصاص وزارة الداخلية وهي وزارة مدنية، حيث تعتبر المرافق العامة، بما في ذلك المنشآت والطرق وغيرها، جزءاً من حركة المدنيين ومجال حدوث الجرائم بها، ولقد وضع قانون العقوبات المصري تنظيماً كافياً لضمان محاكمة مرتكبي الجرائم أمام القضاء الطبيعي، دون تعريض المدنيين للمحاكمات العسكرية التي تعتبر استثنائية بالنسبة لهم، وتمثل خرقاً لولاية القضاء العادي في التعامل مع القضايا التي تندرج ضمن اختصاصه.

وأكدت المؤسسة أن هذا التعديل الذي يعرض المدنيين لخطر المحاكمة أمام القضاء العسكري يشكل انتهاكاً صارخاً وواضحاً لالتزامات مصر الدولية، خاصة وأنه يتناقض مع المادة 14/1 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه مصر وأصبح جزءاً من التشريع الداخلي، حيث تؤكد هذه المادة على حق الفرد في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مستقلة ونزيهة. وهو أيضاً مخالف للبند 28 من إعلان بيروت للعدالة الذي ينص على أن القاضي الطبيعي يجب أن يكون هو المختص بفصل المنازعات ذات الطبيعة القضائية، وكذلك التوصية رقم 8 من إعلان القاهرة لاستقلال القضاء في المنطقة العربية، التي تحث على إلغاء التشريعات والمحاكم الاستثنائية المقيدة للحريات وحقوق الأفراد وحقهم في اللجوء إلى القضاء الطبيعي.

«قادمة من روسيا».. ميناء دمياط يستقبل 65 ألف طن قمح لصالح هيئة السلع التموينية

(اقتصادي . المصري اليوم)

استقبل ميناء دمياط السفينة (ALKARNAK WADI)، والتي ترفع علم مصر، ويبلغ طولها 225م وعرضها 32م، القادمة من روسيا، وعلى متنها حمولة تقدر بـ65000 طن من القمح لصالح هيئة السلع التموينية، كما استقبل الميناء خلال الـ 24 ساعة الماضية 14 سفينة، بينما غادر 11 سفينة، ووصل إجمالي عدد السفن الموجودة بالميناء 38 سفينة، يأتي ذلك في إطار جهود الدولة وتأكيدًا على جاهزية مرافق ميناء دمياط لإستقبال ناقلات القمح لضمان توافر السلع الإستراتيجية وتلبية إحتياجاتها من القمح.

كما وصل رصيد صومعة الحبوب والغلال للقطاع العام بالميناء من القمح 82859 طنًا، بينما بلغ رصيده في مخازن القطاع الخاص 130278 طنًا، إضافة إلى كما مغادرة خمسة قطارات بحمولة إجمالية 6491 طن قمح متجهين إلى صوامع امبابة وشبرا وكفر الشيخ وكوم أبوراضي، بينما بلغت الشاحنات دخولًا وخروجًا 2753 شاحنة.

وبلغت حركة الصادر من البضائع العامة 11125 طن تشمل: 1875 طن رمل و7800 طن يوريا و1450 طن مولاس، كما بلغت حركة الوارد من البضائع العامة 42932 طن تشمل: 13811 طن ذرة و1710 طن صويا و6926 طن قمح و4100 طن خردة و950 طن زيت طعام و4142 طن حديد و1393 طن ابلاكاش و9900 طن سكر، بالإضافة إلى أن حركة الصادر من الحاويات بلغت 218 حاوية مكافئة وعدد الحاويات الوارد 50 حاوية مكافئة في حين بلغ عدد الحاويات الترانزيت 856 حاوية مكافئة.

سامح شكري يلتقي بالرئيس القبرصي ويجري مباحثات مع وزير الخارجية

(سياسي . البوابة نيوز)

صرح السفير أحمد أبو زيد، المتحدث الرسمي ومدير إدارة الدبلوماسية العامة بوزارة الخارجية، بأن سامح شكري وزير الخارجية أجري اليوم الخميس، زيارة ثنائية إلى العاصمة القبرصية نيقوسيا، في إطار حرص مصر على دعم علاقتها الثنائية مع قبرص وتعزيز أواصر التعاون في شتى المجالات. وقد التقى الوزير سامح شكري خلال زيارته بالرئيس القبرصي "نيكوس خريستودوليدس"، كما أجرى مباحثات ثنائية مع وزير الخارجية "كونستانتينوس كومبوس" لبحث مختلف جوانب العلاقات الثنائية، والتشاور حول عدد من الملفات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وأوضح السفير أبو زيد، أن الوزير سامح شكري استهل زيارته بلقاء الرئيس القبرصي " نيكوس خريستودوليدس"، حيث عكس اللقاء خصوصية العلاقات التي تجمع مصر وقبرص، والتي تتعدد أوجهها سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا، وترتكز على روابط تاريخية ممتدة وتقارب جغرافي أسهم في صياغة الرؤى المتقاربة والمصالح المشتركة بين البلدين.

ومن جانبه، أكد الرئيس " خريستودوليدس" حرص بلاده على تعزيز علاقاتها الراسخة مع مصر، ومواصلة تفعيل وتعزيز مختلف أطر التعاون التي تجمع البلدين.

كما شدد على أهمية البناء على ما تم الاتفاق عليه خلال زياراته المتعددة للقاهرة خلال العام الماضي، ولقاءاته المثمرة مع رئيس الجمهورية من رؤى للارتقاء بالعلاقات المتميزة بين البلدين، وترجمتها إلى تعاون ملموس يحقق مصالح الشعبين الصديقين.

وحول المباحثات بين الوزير شكري ووزير الخارجية القبرصي "كونستانتينوس كومبوس"، أوضح المتحدث باسم وزارة الخارجية بأن المباحثات تضمنت عقد اجتماع ثنائي مغلق بين وزيري الخارجية، أعقبه جلسة محادثات موسعة شملت الوفدين المصري والقبرصي تناولت مجمل مسارات التعاون الثنائي بين البلدين بما في ذلك التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والسياحي، حيث حرص الوزير شكري على تأكيد اهتمام الحكومة المصرية بتعزيز التعاون مع قبرص في مختلف المجالات الاقتصادية بما يرقى لمستوي التقارب السياسي بين البلدين.

بعد تصريحات بايدن.. رئاسة الجمهورية: معبر رفح مفتوح منذ اللحظة الأولى والسبيل الوحيد هو حل الدولتين

(سياسي . درب)

أشارت رئاسة الجمهورية في بيان أصدرته يوم أمس الجمعة إلى أن الدولة حشدت مساعدات إنسانية بأحجام كبيرة، سواء من مصر ذاتها أو من خلال جميع دول العالم التي قامت بإرسال مساعدات إلى مطار العريش، لافتة إلى أن مصر ضغطت بشدة على جميع الأطراف المعنية لإنفاذ دخول هذه المساعدات إلى القطاع.

وذكر البيان أنه بالإشارة إلى تصريحات الرئيس الأمريكي "جو بايدن" يوم الخميس، بشأن الأوضاع في قطاع غزة، تؤكد توافق المواقف واستمرار العمل المشترك والتعاون المكثف بين مصر والولايات المتحدة بشأن التوصل لتهدئة في قطاع غزة، والعمل لوقف إطلاق النار وإنفاذ الهدن الإنسانية وإدخال المساعدات الإنسانية بالكميات والسرعة اللازمة لإغاثة أهالي القطاع، ورفض التهجير القسري، بالإضافة إلى التوافق التام بين البلدين، في ضوء الشراكة الاستراتيجية بينهما، بشأن العمل على إرساء وترسيخ السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بموقف ودور مصر في إدخال المساعدات الإنسانية إلى القطاع وإغاثة الأشقاء الفلسطينيين، أوضحت رئاسة الجمهورية أن مصر – منذ اللحظة الأولى – فتحت معبر رفح من جانبها بدون قيود أو شروط وقامت بحشد مساعدات إنسانية بأحجام كبيرة، سواء من مصر ذاتها أو من خلال جميع دول العالم التي قامت بإرسال مساعدات إلى مطار العريش، وأن مصر ضغطت بشدة على جميع الأطراف المعنية لإنفاذ دخول هذه المساعدات إلى القطاع، إلا أن استمرار قصف الجانب الفلسطيني من المعبر من قبل إسرائيل، الذي تكرر أربع مرات، حال دون إدخال المساعدات، وأنه بمجرد انتهاء قصف الجانب الآخر من المعبر قامت مصر بإعادة تأهيله على الفور، وإجراء التعديلات الفنية اللازمة، بما يسمح بإدخال أكبر قدر من المساعدات لإغاثة أهالي القطاع.

وأكدت مصر أن الدور الذي قامت به في حشد وإدخال المساعدات كان قيادياً ونابعاً من شعور مصر بالمسئولية

الإنسانية عن الأشقاء الفلسطينيين بالقطاع، وأن مصر تحملت ضغوطاً وأعباء لا حصر لها لتستطيع تنسيق عملية إدخال المساعدات، وأنها في سبيل ذلك قامت – وما زالت – باتصالات مكثفة مع جميع الأطراف سواء الإقليمية أو الدولية أو الأممية، للضغط من أجل إتاحة دخول المساعدات وزيادة كمياتها بالشكل المطلوب، وأن 80% من المساعدات التي تصل للقطاع مقدمة من مصر، حكومة وشعباً ومجتمعاً مدنياً، وأن مصر قامت كذلك بتسهيل وتنسيق زيارات المسئولين الدوليين والأمميين للمعبر ليتفقدوا من أرض الواقع الجهود الهائلة التي تقوم بها السلطات المصرية في هذا الصدد.

وشددت رئاسة الجمهورية أن موقف مصر الثابت سيظل مصمماً على وقف إطلاق النار في غزة بأسرع وقت ممكن، حماية للمدنيين الذين يتعرضون لأسوأ معاناة إنسانية يمكن تصورها، وإنقاذاً لهم من القصف والجوع والمرض، وكذلك ستستمر مصر في قيادة وتنظيم وحشد وإدخال المساعدات الإنسانية لإدخالها للقطاع بأكبر كميات ممكنة، وتحث في هذا الصدد جميع الأطراف المعنية على التعاون والتنسيق وتقديم التسهيلات اللازمة لإدخال المساعدات بالشكل المنشود.

وتؤكد مصر كذلك أن أية محاولات أو مساعي لتهجير الفلسطينيين من أراضيهم ستبوء بالفشل، وأن الحل الوحيد للأوضاع الراهنة يتمثل في حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.